

بلا رواتب.. بلا عقود

عمال ناتجاس.. معرضون للسجن من أجل مطالبهم

قررت نيابة محرم بك بالإسكندرية في 14 أبريل تجديد حبس أربعة من العاملين بشركة شبكات الغاز، إحدى شركات (NAT Gas) (المقبوض عليهم 15 يوماً على ذمة التحقيق بالقضية رقم 2313 لسنة 2014 إداري محرم بك، والذي سبق حبسهم أربعة أيام) وذلك على خلفية إتهامهم ب: التجمهر، والبلطجة، ومنع العاملين بالشركة من أداء عملهم، ووقف التعامل مع العملاء، إغلاق شركة ناتجاس بالقوة.

تعود وقائع الأحداث في قيام العمال بالاعتصام في 11 ديسمبر 2013 بداخل مقرات فرع الشركة في محافظات البحيرة، والإسكندرية، والقاهرة، والجيزة بدون إحداث شغب أو تعطيل أعمال، في الوقت الذي ادعت الشركة على العمال المعتصمين بشكل سلمي بالقيام بإغلاق فروع الشركة ومنع العملاء من دخولها.

هذا وقد توجهت الشرطة التابعة لقسم محرم بك إلى مقر الشركة، وبعد المعالنه تبين عدم وجود أي مما ادعته الشركة على العمال، ولكن تم استدعاء أربعة من العاملين بالشركة للمثول أمام نيابه محرم بك للتحقيق بالواقعة وتم اخلاء سبيل العمال وحفظ المحضر إدارياً.

وبتاريخ 24 فبراير 2014 أرسلت نقابة العاملين بالشركة إخطاراً لوزارة القوى العاملة ورئيس مجلس الإدارة بخصوص إعلان الإضراب في كافة فروع الشركة بالقاهرة والإسكندرية والجيزة والبحيرة فيما عدا أعمال الطوارئ وأعمال محطات ضخ الغاز للمحلات والمصانع بما لا يضر بمصلحة المجتمع ولا يؤثر بالسلب على حياة المواطنين. على أن تكون مدة الإضراب من تاريخ 9 مارس حتى 8 يونيو 2014، مطالبين بـ (1) سحب إمتياز التحصيل وتنفيذ أعمال الغاز الممنوحين من الهيئة العامة للبترول لشركة ناتجاس. (2) توزيع العاملين بشركة شبكات الغاز الطبيعي على الشركات الممثلة بالحكومة أو بالشركات الممثلة الموجودة بمجموعة شركات القابضة الكويتية المصرية بعقود عمل غير محددة المدة. (3) صرف مستحقات العمال والمتوقفة منذ شهر نوفمبر الماضي بشكل عاجل وفوري لحوالي 700 عاملاً.

وفي 9 أبريل 2014 دخل العشرات من محصلي فواتير شركة شبكات للغاز الطبيعي التابعة لشركة "ناتجاس"، في فرع الشركة في محرم بك، في اعتصام مقترح عن العمل بسبب تأخر صرف رواتبهم المتوقفة منذ سنة أشهر، إضافة إلى المطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة. وبعد مفاوضات باءت بالفشل بين العمال وإدارة الشركة وممثلي العمال في وزارة القوى العاملة، طالب العمال فيها بالتثبيت ورفضوا التوقيع على عقود الشركة، التي تجبرهم على العمل مع مقاول عمال جديد من الباطن، فوجئ أربعة من العاملين وهم: أحمد عادل مكولي (محتجز بقسم كرموز)، وخالد سمان (محتجز بقسم مينا البصل)، ومحمد عبد الرحمن (محتجز بنقطة الحضرة)، ومحمد صالح (محتجز بقسم الجمرك)، في اليوم التالي بإلقاء قوات الشرطة القبض عليهم من منازلهم.

ويعمل بالشركة حوالي 600 عاملاً من الباطن بعقود محددة المدة، منذ أكثر من 12 عاماً انتهت في أبريل 2012، وبعدها تم تشغيل العمال بشركة شبكات بعقود عمل محددة المدة تنتهي في مايو 2013، ونظراً لعدم تساوى العاملين بباقي العمالة بـ"ناتجاس" في المرتبات والتأمين الصحي والاجتماعي ونسبتهم من الأرباح؛ أصدر اللواء د. سمير فرج رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للطاقة إحدى شركات القابضة الكويتية بتوحيد اللوائح الداخلية بجميع الشركات للمساواة بين العمال، ولكن لم تطبق اللائحة على حوالي 700 عاملاً.

وبناء على هذا القرار قام عاملان من الشركة برفع دعوى قضائية برقم 425 لسنة 2013 محكمة عمالية الإسكندرية، اختصموا فيها شركة شبكات والشركة الوطنية للطاقة وشركة ناتجاس والشركة القابضة المصرية الكويتية، مطالبين بتطبيق اللائحة وتطبيق المادة 79 من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 ونصها (إذا عهد صاحب عمل إلى صاحب عمل آخر بتأنيه عمل من أعماله أو جزء منها وذلك في منطقة عمل واحدة وجب على هذا الأخير أن يساوى بين عماله وبين عمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون الأخير متضامن معه في ذلك).

وفي 7 نوفمبر انعقدت الجمعية العمومية للشركة في جلسة غير عادية، تُخذ فيها قرارا بتصفية الشركة لأسباب اقتصادية بدعى تآكل كامل لرأس المال وهو 50 مليون جنيه من المصدر، علما بأن العمال بحوزتهم مستندات تثبت عكس إدعاء الشركة. حيث يمتلك العمال محضر اجتماع جمعية عمومية عادية سابق لقرار التصفية مباشرة تم من خلاله بيع مواد خام من الشركة بقيمة 14 مليون جنيه، ومعدات التنفيذ اللازمة لعمل الفنين بقيمة 4 مليون جنيه لشركة الفيوم للغاز التابعة للشركة القابضة الكويتية وكذلك السيارات التي تملكها الشركة بحوالي 5 مليون جنيه، فضلا عن وجود مستخلصات تثبت أن شركة شبكات لها استحقاقات مالية مقابل تنفيذ أعمال لشركة نتجاس بقيمة 14 مليون جنيه، ومستخلصات أخرى مقابل تنفيذ أعمال لشركة الفيوم للغاز التابعة للشركة القابضة الكويتية تقدر بـ 12 مليون جنيه تقريبا، وكذلك رفض شركة شبكات العطاء المُرسى عليها بتنفيذ توصيل 29 ألف وحدة سكنية من الهيئة المصرية العامة للبتروول وذلك ما يثبت تعمد خسارة الشركة.

وقد بلغ العمال من قبل الإدارة المالية بوجود جرد ربع سنوي في شهر أكتوبر، على أثره تقدم العمال بطلب مفوضة جماعية لوزارة القوى العاملة في 4 نوفمبر 2013. وقد أرسل مندوبا عن الشركة القابضة الكويتية ولكنه تتصل من شركة شبكات وأدعى بيع أسهمها الى الشركة الوطنية للطاقة في مارس 2012، مع العلم أن السجل التجارى لشركة شبكات يدل على أن مالكي الشركة هما شركة نتجاس والشركة القابضة المصرية الكويتية وذلك بوجود ممثلين لأعضاء مجلس الإدارة للشركتين بها وذلك في محاضر اجتماعات بشهر مايو 2013 مما يثبت عدم صحة ما قدموه من مستندات في وزارة القوى العاملة ببيع الشركة.

ومنذ نوفمبر الماضي والعمال مستمرون بالتوجه إلى مقر الشركة يوميا، ولكن إدارة الشركة امتنعت عن تسليم الموظفين أية أعمال، مما دعى العمال للقيام بعمل محاضر إثبات حاله بأقسام الشرطة في محافظات البحيرة، والإسكندرية، والقاهرة، والحيزة، وأيضا بمكاتب العمل التابع له كل فرع. فما كان من الشركة إلا قيامها بتهديد العمال إما بالتوقيع مع الشركة المنشأة من الباطن وهي شركة الغردقة للمقاولات، أو يتم تسريح العمال دون حصولهم على أية مستحقات بعدما قامت بوقف الراتب الشهري لهم في نوفمبر ووقف خدمة الرعاية الطبية للعاملين، علما بعدم وجود دفاتر خدمة طبية حكومية منذ بداية التعيين لكافة العاملين.